صلاح الحركة: الشيعة لا تنقصهم سلطة بل وطن

الثلث المعطل تكريس للمحاصصة والفساد

جاكلين سعد

عمره من عمر إستقلال لبنان، فهو مثله مولود عام 43، لكنه يرى ان الوطن شاخ أكثر، في حين أن العكس هو الذي يجب أن يحدث لأن "الدول لا تتراجع صحتها مع الزمن وإنما ترتقي بحضارتها".

في مكتبه في شارع الحمرا إلتقيناه متعافيا من وعكته الصحية الأخيرة، وبين المزاح والجدّ، قارن النائب السابق إبن برج البراجنة صلاح الحركة، صحّته الجسدية بصحة لبنان، ملاحظاً انها "لم تتدهور بالحدّة نفسها التي تتدهور فيها صحة الوطن". والسبب؟ "أننا عُدنا إلى إستحضار العادات التركية والعشائرية، فلم نرتقِ ببلدنا بل زُحنا ننحدر نحو التناحر".

أما مصالح الشيعة اللبنانيين فيؤكد أنها تكمن في قوة الدولة وحدها.

كيف ترى الخروج من لبنان المحاصصة والساحة المستباحة الى الدولة الحقيقية التي يصونها الدستور؟

يجب أن نبدأ بمقاربة قضايانا الداخلية بواقعية من دون تكابر، وهذا كلام موجه لـ "حزب الله" بالدرجة الأولى ثم الى "القوات اللبنانية" وتيار المستقبل، إذ بقدر ما نخرج من المحاصصة الى ثقافة مواطنة جديدة، بقدر ما ينجو لبنان. لي ولدان ذهب أحدهما الى أميركا للدراسة قبل عشرين عاما ولم يعد الى اليوم، وحتى ولو إمتلك الشيعة كل لبنان فلن يعود... لأن ليس هذا هو الوطن الذي يتمنى أن يعيش فيه مع عائلته.

لكن ألا يشعر "حزب الله" اليوم أنه في التوقيت الأنسب لتكريس مكتسبات جديدة للشيعة عبر المحاصصة؟

ماذا ينفعنا أن نزيد حصصنا ونخسر الوطن برمته؟ أنا أقول أنه في اليوم الذي يصبح فيه لبنان لـ "حزب الله"، فإن الحزب والشيعة سيكونون أهم الخاسرين. وهنا، لا أغفل دور تحالفه مع "التيار الوطني الحر" لأنه هو الذي يعطي المشروعية لهذه المحاصصة... ويعزز إمكانية المضي بها. المحاصصة تُضر بالحزب رغم مكاسبه الآنية، وستُضر أكثر بلبنان، وسنذهب جميعا الى خسارة محتمة. هناك كوة قد انفتحت اليوم في الأفق، تتمثل بالتسويتين اللتين تبلورتا أخيرا في شأن السلاح الكيميائي السوري، والسلاح النووي الإيراني. وعلينا الإفادة لبنانيا من إنفتاح هاتين النافذتين.

أنت ترى إمكانية جدية الآن للعودة بالبلد الى مسار القانون والإحتكام الى الدستور؟

فلنقل إنها فرصة حقيقية وهي تحتم علينا إجتراع حل لبناني لأزماتنا. وهنا أطالب رئيس الجمهورية والرئيس المكلف بجمع الأطراف ووضعهم أمام مسؤولياتهم، وأن يبادرا الى تشكيل حكومة تعيد الإنتظام الى المؤسسات. إنهما مطالبان بإستعمال صلاحياتهما الدستورية، مهما كانت العوائق والشروط.

لكنهما رفضا استعمال هذه الصلاحيات حتى اليوم، ربما بسبب الترهيب والتهويل الذين يطالان كل المؤسسات؟

كان فؤاد شهاب يقول في الأزمات: أنا عندي الكتاب، وألتزم به. وهذا ما على الرئيسين الإلتزام به: الدستور. فإما البقاء على التريث والتفاوض فيما البلد ينهار، وإما الإحتكام الى الدستور ليتحمل جميع الأفرقاء مسؤوليتهم.

ألا ترى أن فريقا أو أكثر يستفيدون من هذا التعطيل، ويفاوضون على الحصص في الحكومة والدولة ككل؟

أنا لا أنفي وجود محاصصة، لكنني أقول أن على رئيس الجمهورية الذي لم يتبق من ولايته سوى أشهر أن يسارع الى عملية إنقاذية حقيقية، تبدأ بحوار بناء يفضي الى تشكيل حكومة، قبِل من قبل واعترض من اعترض.

ألن يُحمّل هذا الرئيس المسيحي وزر أية أزمة أكبر تدخل فيها البلاد نتيجة لحكومة لا توافق عليها أطراف الأزمة؟

أنا أعتبر أن ميشال سليمان هو بالممارسة لا بالقول رئيس لجمهورية كل لبنان، رئيس للسنة والشيعة قبل المسيحيين، وهو المؤتمن على الدستور وعليه ان يحتكم الى الدستور بأي ثمن. وعلى من يرفض أو يُعطل ان يتحمل المسؤولية الكاملة تجاه الوطن والشعب. طبعا من منظور شيعي، أنا معني جدا بموقف "حزب الله" لأنه يمثل الاكثرية في الطائفة الشيعية، وأي خسارة تصيبه سترتد على الطائفة ككل، لكن تهمني مصلحة لبنان أولاً، لأنني أرى أن مصلحتي كشيعي تنبثق من مصلحة وطني أولاً.

> واجبي كشيعي أن أحافظ على المسيحيين لأنهم العلامة الفارقة في لبنان

ألا يتعامل البعض اليوم مع الدستور وكأنه لم يعد من المسلّمات، عبر التشبث بمسألة الثلث المعطل طريقا الى فرض المثالثة؟

الدستور يشكل حصانة للجميع، وإذا غيّبتُ مادة فيه فمعنى ذلك أنني أغيّب مصلحة أساسية في البلد. لا يجب أن نكرر التجربة المارونية القديمة بعد الإستقلال. أنا كشيعي أعتبر من واجبي الديني المحافظة على شريكي المسيحي قبل المحافظة على نفسي،

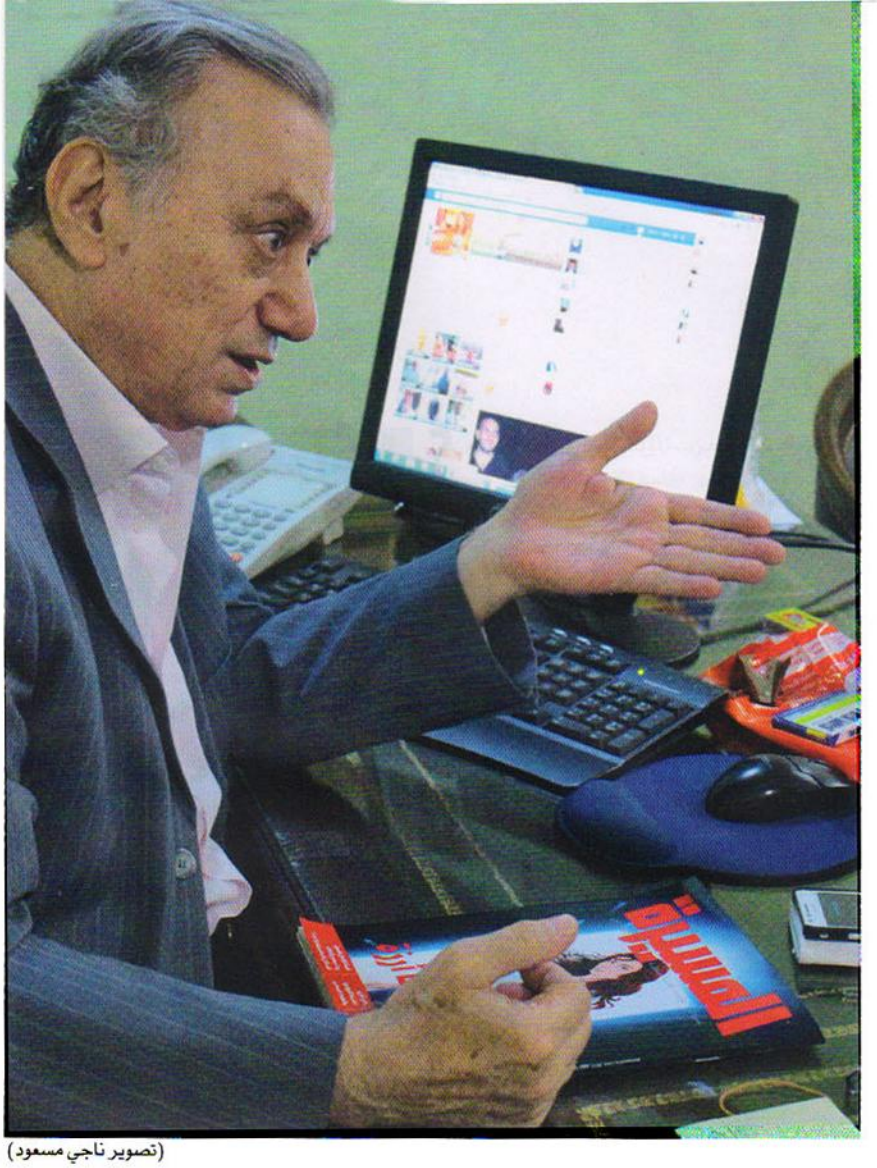
(تصوير ناجي مسعود)

لأن المسيحيين هم العلامة الفارقة لهذا البلد. ومصلحة الشيعة في رأيي تكمن في المشاركة مع الآخرين وفي إعتماد الدستور كما هو، والتزام القوانين واعتماد مبدأ المواطنة.

أنا أرفض زيادة الحصة الشيعية تحت أي مسمى كان، اذا لم يكن فيها إرتقاء بلبنان الدولة، فالمطلوب أن نحمي البلد عبر الإلتزام بالدستور والارتقاء به الى مصاف دولة المواطنة، وليس الإنتصار لمصلحة الطائفة.

إذا كان العيب ليس في القوانين أو الدستور اللبناني فأين هو إذاً؟

العيب في السياسيين وفي غياب المحاسبة عند الناس يوم الانتخاب. فالممارسة السياسية في العقود الأخيرة أوصلت الى أن يصبح لبنان ساحة مستباحة، من المحاصصة والإقطاعية والعشائرية. أكثر المتضررين اليوم هم الشيعة والسنة، بسبب أحادية الرأي التي تسود في الطائفتين، وخاصة لدى الفريق الشيعي. بينما يبقى لدى الفريق المسيحي، ورغم الإنقسام الحاد فيه، مجال لتصارع الأفكار.

وهنا أدعو الفريق المسيحي إلى مخاطبة حليفه الشيعي او السني، ودعوته الى ارضية وطنية مشتركة، لأنه هو الذي يمتلك القدرة على تطوير الممارسة السياسية في البلد.

كيف يمكن ترجمة مبادرة الرئيس نبيه بري الأخيرة؟ وما الذي يوافق عليه "حزب الله" فيها؟

المبادرة تعكس قراءة مختلفة لمعطيات مستجدة في المنطقة، ويمكن أن تشكل منطلقا لحوار يكسر الجمود الحالي ويفتح أفق البلاد على مخرج ما... فلم لا نبلور ما يجري إقليمياً بإتفاق داخلي؟ أما العودة الى فكرة الثلث المعطل، فتكريس لعملية المحاصصة والفساد في الدولة.

لكن جزءًا كبيرا من الشيعة سيقول أن موازين القوى اليوم تسمح بهذا المكسب فلم لا يُكرس بالممارسة إذا تعذّر ذلك في الدستور؟

كل مكسب تحصل عليه أية طائفة على حساب طوائف أخرى هو خسارة لها، لأن المكسب يجب أن يكون للوطن اولا وأخيرا. أما التمسك بمكاسب الطوائف فهو إضعاف للدولة وللجميع. وهنا أؤكد أن الطائفة الشيعية لا تنقصها صلاحيات او سلطة، بل وطن آمن مستقر.

ولماذا يتصرف "حزب الله" وكأن المصلحة الشيعية تكمن في مكان آخر؟

أعتقد أن مبادرة الرئيس بري ليست بعيدة عن أوساط "حزب الله"، وإلا لما كان قد أطلقها أصلاً. لقد سبق وتحدث بإسم "حزب الله" في حرب تموز، واليوم يتحرك من جديد لإقتناعه بضرورة إحداث تغيير في العملية السياسية. الفرق أن "حزب الله" يرتبط بالسياسة الإقليمية أكثر من الرئيس بري.

إستطراداً هل ترى اليوم مجالا لفك إرتباط الحزب بالعوامل الإقليمية رغم إنخراطه الواسع في الحرب السورية؟

أعتقد ذلك، فالأزمة التي عشناها قبل إتفاق الطائف كانت أقسى وأصعب، وفرضت حلا إقليميا معيّناً...اليوم هناك إمكانية في أن يجترح اللبنانيون بأنفسهم الحل المنشود، تحت المظلة الدولية التي تحمي لبنان منذ إندلاع الحرب السورية. ولذلك، علينا الإفادة من المعطيات الإقليمية الجديدة، وتحديدا القرار 2118 المتعلق بتدمير السلاح الكيميائي في سوريا، لأنني أعتبر أن ما بعد هذا القرار لن يكون أبدا كما قبله.

ولماذا سيقبل "حزب الله" بحكومة لا تلبي مطالبه طالما انه نظرياً لم يخسر معركته؟

كلنا الآن نجلس فوق عرش يتآكل، ويوماً ما سينهار البلد فوق الجميع. ويخطئ مَن يظن اليوم أن مصالح الشيعة أو أي طائفة أخرى، مؤمّنة. فالوطن هو الذي يعطي المكاسب لمجموعاته كلها. والقانون هو الذي يجب ان يحمي الجميع وليس الطوائف.

لكن ولاية الفقيه تربط مصلحة الشيعة في لبنان بالبعد الإيراني؟

ومن قال إن الشيعة اللبنانيين مع ولاية الفقيه؟! أهم علمائنا الشيخ محمد مهدي شمس الدين والسيد محمد حسين فضل الله لم يؤيدا يوماً ولاية الفقيه. المسألة سياسية وليست دينية و...نقطة ع السطر.